خاضوا مواجهات عنيفة في حيي الشملان والأعناب ... واتفاق على التهدئة في الجوف

اليمن : الحوثيون يجتاحون العاصمة ... وأنباء عن هدنة تلوح في أفق الازمة المعتم

موالون للحوثيين في صنعاء

صنعاء – «وكالات» : أفادت تقارير صحافية من اليمن امس بأن اشتباكات عنيفة تدور بين جماعة الحوثيين والجيش في حي الأعناب شمال العاصمة صنعاء وكذلك في منطقة شملان وشارع الثلاثين. وفي تطور آخر، قال مراسلون إن الحوثيين والجيش انسحبوا من الجوف شمال البلاد بعد اتفاقهما على هدنة.

وفي السياق، قال مصدر مسؤول بمحافظة صنعاء إن 33 شخصا –معظمهم من المدنيين ومن الجيش– قتلوا وأصيب أكثر من مائة مدني بجروح خلال الاشتباكات التي اندلعت منذ مساء الثلاثاء في منطقة شملان قرب العاصمة.

كما حاصروا جامعة إسلامية يديرها رجل دين يتهم بالتشدد في المنطقة، في تصعيد واضح للاشتباكات والاحتجاجات المتواصلة منذ أسابيع.

واوضح المسؤولون وسكان من حي شملان الخميس أن القتال أجبر الآلاف من سكان المنطقة على الفرار من منازلهم، لكنهم لم يتحدثوا عن عدد الضحايا الذين سقطوا من جرائه.

وأكدوا أن المسلحين الحوثيين يحاصرون جامعة الايمان، التي ينظرون إليها كمؤسسة تنشر الفكر المتشدد الذي يحمله مسلحون اسلاميون.

ونقلت وكالة رويترز للانباء عن سكان في المنطقة قولهم إن المسلحين الحوثيين تقدموا في شارع ثلاثين الذي يعد الطريق الرئيسي للجزء الغربي من المدينة.

ونقل مراسل بي بي سي في صنعاء عن مصادر طبية افادتها بسقوط قتلى وجرحى في اشتباكات اندلعت صباح الخميس ولا تزال مستمرة حتى الآن بين وحدات من الجيش ومسلحين حوثيين قرب جامعة الإيمان شمالي العاصمة صنعاء.

كما نقل عن مصادر أمنية قولها إن مسلحين حوثيين يحاولون مهاجمة الجامعة ومنازل تابعة لقيادات من حزب الإصلاح بعد تدميرهم أربعة منازل لقيادات اخرى خلال مواجهات اليومين الماضين في حي شملان وقرية القابل. ونقلت أسوشيتدبرس للانباء عن سكان إفادتهم بمقتل نحو 60 شخصا في القتال الدائر خلال الـ 48 ساعة الماضية.

وعززت جماعة الحوثيين من تواجدها في اطراف العاصمة صنعاء خلال الأيام القليلة الماضية، ويتواجد معظم المسلحين التابعين للجماعة في منطقة حزيز التي تعتبر المدخل الجنوبي للعاصمة صنعاء بالإضافة إلى منطقة الصباحة والتي تعتبر المدخل الغربي للعاصمة.

في غضون ذلك، توقعت وزارة الدفاع اليمنية التوصل خلال الساعات القليلة القادمة لاتفاق يقضي بإنهاء الأزمة التي تعيشها البلاد حاليا، ويأتي في ذلك في ما تواصلت الاشتباكات بين المسلحين وقوات حكومية في العاصمة صنعاء.

وقالت وزارة الدفاع اليمنية –عبر موقعها الإلكتروني– «إنها تتوقع أن يتم بصنعاء توقيع اتفاق لإنهاء الأزمة مع جماعة أنصار الله «الحوثيين»».

ونقل الموقع عن مصدر رفيع المستوى بالوزارة قوله إن الاتفاق يتضمن عدة بنود «لإزالة عوامل التوتر والاستحداثات القائمة، وتشكيل حكومة جديدة على أسس المشاركة السياسية والكفاءة، فضلا عن الاتفاق على إجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية اللازمة، بما يهيئ الظروف والمناخات الملائمة لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية، والبدء الجاد في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني لبناء اليمن الاتحادي الجديد».

وكان جمال بن عمر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى اليمن بحث أمس الاول في صعدة مع قائد الحوثيين عبد الملك الحوثي الحلول التي يمكن أن تحظى بموافقة جميع الأطراف، استنادا إلى نتائج الحوار الوطني، ووصف بن عمر مشاوراته مع الحوثي بالإيجابية والبناءة.

وأوضح أن المشاورات ستتواصل اليوم في صعدة، معربا عن أمله أن تفضي المحادثات إلى نتائج إيجابية.

ونقلت وكالة الأناضول عن مصدر حكومي قوله إن زيارة المبعوث الأممي لصعدة تهدف إلى إقناع زعيم الحوثيين من أجل إنهاء المواجهات التي يخوضها الحوثيون مع قوات الجيش في صنعاء ومحافظة الجوف شمالي البلاد.

وقال عضو المكتب السياسي لجماعة الحوثيين محمد البخيتي لوكالة الأنباء الألمانية إنهم لا يمانعون التوصل إلى اتفاق ما دام أنه يلبي المطالب الثلاثة التي تطالب بها الجماعة ويصب في مصلحة الشعب.

واعتبر أن الاتفاق ليس مهماً إلى درجة كبيرة، ولكن الأهم هو وجود الضمانات التي تضمن بنود الاتفاق من قبل الطرفين.

وتطالب الجماعة بالتراجع عن قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وإسقاط الحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

يشار إلى أنه تم في السابق إبرام العديد من الاتفاقات والهدن، ولكن سرعان ما كان يتم نقضها، ثم يبدأ الطرفان في تبادل الاتهامات.

السلطات تتحرك لتضييق الخناق على آخر معاقل «الإخوان»

مصر : السيسي يدعو شعبه لإدراك حجم التهديدات والمخاطر المحيطة ببلادهم ... والمنطقة

عبدالفتاح السيسي

القاهرة – «كونا» – دعا الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي امس المصريين إلى «الإدراك والفهم الدقيق» للتهديدات والمخاطر التي تحيط ببلاده والمنطقة.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن السيسي خلال تفقده وحدات للتدخل السريع المحمولة جوا القول إنه يتعين إدراك «كل ما يحيط بمصر والمنطقة من مخاطر وتهديدات تلقي بظلالها على الأمن والاستقرار في المنطقة».

وشدد على أن امن مصر واستقرارها يكمنان في الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية وعصرية وقادرة على تنفيذ كافة المهام برا وبحرا وجوا «للحفاظ على الأمن القومي المصري والعربي».

وأشار السيسي إلى تبني تلك الوحدات معدلات الأداء على أسس من القوة والقدرة والكفاءة والسرعة لحماية حدود البلاد والدفاع عنها ضد أي اعتداء «والدفع في أي مكان إذا ما اقتضى الموقف».

كما أشاد السيسي برجال القوات المسلحة والشرطة على ما يبذلونه من جهود من اجل حماية الشعب المصري مؤكدا حاجة البلاد إلى جهود أبنائها وعطائهم.

ميدانيا اتخذت السلطات المصرية إجراءات لإحكام السيطرة على جامعة الأزهر أحد آخر معاقل جماعة الإخوان المسلمين بإجراء تعديل قانوني يهدف إلى منع الاحتجاجات العنيفة بالجامعة العريقة.

وحظرت مصر جماعة الإخوان المسلمين واعتقل الآلاف من مؤيديها منذ يوليو 2013 عندما أعلن الرئيس الحالي وقائد الجيش آنذاك عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي للجماعة بعد احتجاجات شعبية حاشدة على حكمه.

ومع تضييق الخناق على الجماعة برزت جامعة الأزهر كبؤرة ساخنة في معركتها مع حكام البلاد الجدد.

وعادة ما يظهر مفتي الجمهورية وشيخ الأزهر الاحترام للحكام ويصدرون فتاوى تدعم سياسات الحكومة.

لكن جماعة الإخوان تحظى بتأييد قوي بين الطلاب وحتى بين أعضاء هيئة التدريس داخل جامعة الأزهر والكثير منهم يعارض السيسي وحملته على أقدم جماعة إسلامية في مصر.

وبينما يستعد الطلاب للعودة إلى الجامعات الشهر المقبل بعد عطلة صيفية طويلة وافقت الحكومة على تعديل قانون تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها لمنع الاضطرابات داخل الجامعة.

وتنص التعديلات على فصل أي طالب أو عضو بهيئة التدريس إذا حرض أو دعم أو شارك في الاحتجاجات التي تعطل الدراسة أو إثارة الشغب أو التخريب.

وخلال العام الدراسي الماضي رسم الطلاب الجرافيتي على المباني وأغلقوا بوابات الكليات ونظموا إضرابات مما دفع إدارة الجامعة لاستدعاء الشرطة. وزاد هذا الإجراء من حدة الغضب بين الطلاب والأساتذة الذين يقولون إن حرم الجامعة مكان له قدسيته.

واشتبك الطلاب الموالون للإخوان كثيرا مع الشرطة داخل حرم الجامعة خلال العام الماضي وأشعلوا النيران في إطارات السيارات والقوا الحجارة على الشرطة في مواجهة الغاز المسيل للدموع.

وفي مايو وتحديدا قبل أسبوع من الانتخابات الرئاسية التي فاز بها السيسي قتل مسلحون ثلاثة رجال شرطة عند جامعة الأزهر.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية يوم الخميس عن مسؤول كبير بوزارة الداخلية قوله إن خطة الوزارة الخاصة بتأمين العام الدراسي الجديد تشمل «تسيير دوريات أمنية ... للمرور على جميع المدارس والجامعات على مدار اليوم الدراسي».

وقال حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة إن التعديلات تأتي في إطار إجراءات أمنية تهدف للتخويف وتضييق الخناق على جماعة الإخوان المسلمين والجماعات المتصلة بها.

ويرى نافعة أن الإجراءات الأمنية ليست كافية للتعامل مع المشكلة. ولم يصدر أي تعليق على الفور من المسؤولين بجامعة الأزهر. قبل الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في انتفاضة شعبية عام 2011 كان هناك ما يعرف بالحرس الجامعي وهو قوة شرطية مكلفة بحراسة الجامعات إلى جانب قمع الاحتجاجات ومراقبة المعارضين.

وصدر حكم قضائي قبل الانتفاضة بوقت قصير بمنع الحرس الجامعي من دخول الجامعة لكن صدر حكم آخر في وقت سابق هذا العام يسمح للشرطة بالتدخل إذا ارتكبت افعال مخالفة للقانون.

وقال نافعة إن هناك شعور عام داخل الجامعات بفقدان الحريات وتزايد القمع. وأضاف أن التضييق لا يشعر به مؤيدو جماعة الإخوان وحدهم بل تشعر به مجموعات أخرى من بينها اليساريون والليبراليون.

ومع اتساع دائرة قمع الدولة للمعارضين تراجعت احتجاجات الشوارع. ويعتقل ناشطون بتهمة خرق قانون لتنظيم التظاهر أقر العام الماضي والذي يمنع التجمعات العامة لأكثر من عشرة أفراد دون موافقة مسبقة من وزارة الداخلية.

ومنذ تطبيق هذا القانون أصبحت الجامعات من بين الأماكن القليلة في مصر التي يمكن التعبير فيها عن المعارضة.

لكن المخاوف من عام دراسي جديد حافل بالاضطرابات دفع بعض الجامعات لإصدار تعليمات تمنع الطلاب من التعبير عن انتمائهم الحزبي داخل الحرم الجامعي.

ونقلت صحيفة المصري امس الخاصة عن رئيس جامعة القاهرة جابر نصار قوله «دائما نقول: لا بد أن تخلع عباءتك الحزبية عند باب الجامعة لأنها مكان للعلم لكن للأسف عقب ثورة ٢٥ يناير «2011» تحولت إلى ساحة للصراع السياسي».

وأضاف «هذا القرار سيطبق على كل الأسر «الجامعية» المؤيد منها للسلطة والمعارض لها دون استثناء».

الأراضي المحتلة : حملة اعتقالات جديدة في الضفة الغربية

«الاراضي المحتلة» – وكالات : اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية الخميس ستة فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بينما هدمت آليات عسكرية منشآت مدنية شرقي القدس.

وأكدت مصادر فلسطينية اعتقال اربعة فلسطينيين في قرية حوسان غربي بيت لحم، واثنين آخرين من بلدة عانين بمحافظة جنين. وأشارت المصادر إلى أن جميع الاعتقالات نفذت في حملة مداهمة ليلية استهدفت منازل المعتقلين في الساعات الأولى من فجر الامس، ثم نقلوا في سيارات عسكرية إلى مراكز التوقيف.

ويقوم الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي بعمليات دهم لمنازل الفلسطينيين واعتقال العشرات في مختلف انحاء الضفة الغربية والقدس المحتلة.

من جهة ثانية، هدمت آليات إسرائيلية، ترافقها تعزيزات عسكرية، أسوارا تحيط بقطعة أرض تعود ملكيتها لمواطنين من بلدة أبو ديس شرقي القدس بحجة عدم الترخيص. وكانت سلطات الاحتلال قد شردت الشهر الماضي 17 فلسطينيا هم أفراد عائلتي شقيقين من عائلة الغزاوي في حي الطور بالقدس المحتلة، وذلك بعد أن هدمت منزليهما بذريعة عدم الترخيص. وتتذرع إسرائيل بحجج متعددة –سواء كانت عدم الترخيص أو معاقبة الناشطين– لهدم منازل الفلسطينيين، وهو ما يراه حقوقيون انتهاكا صريحا للقانون الدولي الذي يضمن للإنسان العيش بحرية وكرامة.

اتهمت السلطات باضطهادها بسبب ممارستها حقها المشروع في حرية التعبير

155 منظمة حقوقية تطالب البحرين بالافراج عن الخواجة

مريم الخواجة

عواصم – «وكالات» : وجهت حوالي 155 منظمة حقوقية من اكثر من 60 بلدا رسالة الى العاهل البحريني حمد بن عيسى ال خليفة طالبته فيها بالافراج عن الناشطة الشيعية مريم الخواجة، بحسبما افادت منظمة «مراسلون بلا حدود» الخميس.

والخواجة، وهي مديرة مشاركة لمركز الخليج لحقوق الانسان ومقره بيروت، تحمل ايضا الجنسية الدنماركية وهي ابنة الناشط البحريني المسجون عبدالهادي الخواجة.

وجاء في الرسالة «نحن الموقعون ادناه، جمعيات المجتمع المدني ال155 المتمركزة في اكثر من ستين بلدا، نكتب اليكم متحدين في ادانتنا لهذا التوقيف المسيس للمدافعة عن حقوق الانسان والمديرة المشاركة لمركز الخليج لحقوق الانسان مريم الخواجة».

واضاف البيان «نطالب بان يتم الافراج عن مريم فورا ومن دون شروط».

وبحسب الموقعين، فان الخواجة «يتم اضطهادها بسبب ممارستها حقها المشروع في حرية التعبير والحريات الاساسية بما في ذلك التعاون مع منظمات دولية ودورها المهم في توثيق انتهاكات حقوق الانسان في البحرين».

واضاف الموقعون «نقف متضامين مع مريم وجميع المدافعين عن حقوق الانسان المسجونين ظلما بسبب نشاطهم وقناعاتهم».

وبعد اكثر من ثلاث سنوات على وضع السلطات البحرينية حدا بالقوة للاحتجاجات التي قادها الشيعة ضد الحكم، ما زال الشارع البحريني مقسوما.

وعبدالهادي الخواجة والد مريم الذي اعتقل على خلفية الاحتجاجات، يمضي عقوبة بالسجن المؤبد بتهمة التآمر على الحكم.

ونشطت مريم بشكل خاص في الخارج لاسيما في واشنطن حيث التقت عددا من اعضاء الكونغرس.

ومثلت امام الكونغرس في 2011 كشاهدة حول الاحداث في البحرين.

ومريم الخواجة موقوفة حاليا بتهمة الاعتداء على الشرطة في مطار البحرين وستبدأ محاكمتها مطلع اكتوبر.

قالت إنه يهدد حرية التعبير

«حماية الصحافيين» تطالب قطر بإعادة النظر في قانون الجرائم الالكترونية الجديد

عواصم – «وكالات» : طالبت «لجنة حماية الصحافيين»، وهي منظمة حقوقية مدافعة عن حقوق الاعلاميين، الخميس قطر باعادة النظر في قانون جديد حول الجرائم الالكترونية قالت انه يمكن ان يهدد حرية التعبير في الدولة الخليجية.

وحذرت اللجنة من اللغة الفضفاضة للقانون الذي دخل حيز التنفيذ هذا الاسبوع والذي قالت انه يمكن ان يؤدي الى الحد من حرية الصحافة وحبس الصحافيين.

وقال منسق اللجنة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا شريف منصور في بيان ان «هذا القانون يهدف ظاهريا الى وقف الجرائم الالكترونية ولكنه يحد في مادتين على الاقل بشكل كبير من حرية التعبير، وهي ليست جريمة».

واضاف «على السلطات القطرية ان تسحب جميع المواد التي تحد من حرية الصحافة».

وتنص المادة السادسة على السجن حتى ثلاث سنوات والتغريم نصف مليون ريال «137 الف دولار» لاقامة او ادارة موقع الكتروني يقوم بنشر «اخبار خاطئة بهدف تهديد امن الدولة».

واشارت اللجنة ايضا الى المادة الثامنة التي تنص على السجن حتى ثلاث سنوات والتغريم مئة الف ريال «27500 دولار» لاي «انتهاك للقيم الاجتماعية او نشر اخبار او صور او تسجيلات صوتية او مصورة تتعلق بالحياة الشخصية والعائلية للافراد حتى ولو كانت صحيحة».

وتنص المادة على العقوبة نفسها للتشهير عبر الانترنت.

وقالت لجنة حماية الصحافيين انها كانت دعت قطر في مايو 2013 الى اعادة النظر في القانون الذي اقرته الحكومة حينها مشيرة الى ان الدوحة اكدت لها بعد ذلك ان القانون «لا يشمل اي قيود على حرية التعبير».

طالبته بتشكيل حكومة أزمة مصغرة

ليبيا : البرلمان «المنتخب» يرفض تشكيلة الثني الحكومية

عبدالله الثني

طرابلس – «وكالات» : رفض مجلس النواب الليبي «البرلمان» الخميس الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء عبدالله الثني الذي اعترفت به المجموعة الدولية، وطلب منه تشكيل حكومة «ازمة» مصغرة، كما قال احد النواب.

وقال نائب طلب عدم الكشف عن هويته ان «النواب اتفقوا على تجديد منح الثقة للثني لتشكيل حكومة ازمة مصغرة تضم ست حقائب للوزارات السيادية، وهي الخارجية والداخلية والدفاع والصحة والتعليم والحكم المحلي لمنح صلاحيات أكبر للمجالس البلدية للمناطق».

واضاف المصدر ان مجلس النواب صوت الخميس لمصلحة حكومة من عشر حقائب بدلا من 18 حقيبة اقترحها رئيس الحكومة الاربعاء.

وكان الثني، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، كلف من قبل مجلس النواب مطلع سبتمبر تشكيل حكومة جديدة مصغرة، لان الحكومة السابقة كانت تضم ثلاثين حقيبة.

لكن السلطات تواجه صعوبة في ممارسة سلطة حقيقية على بلد تتنازعه الميليشيات ويتزلق الى الفوضى. لذلك تتخذ حكومة الثني ومجلس النواب من شمال ليبيا مقرا للتخلص من ضغط الميليشيات المنتشرة بكثافة في طرابلس.

ويقترح الثني الاحتفاظ بحقيبة الدفاع وبمنح حقيبة الداخلية الى عاشور شوايل، الوزير السابق المستقل في الحكومة السابقة برئاسة علي زيدان «من نوفمبر 2012 الى مارس 2014». وطرح اسم الناشطة في مجال حقوق الانسان فريدة العلاقي وزيرة للخارجية.

ويحتج على حكومة الثني ومجلس النواب المنتخب تحالف من مجموعات مسلحة ولاسيما الاسلاميون ومن مدينة مصراتة «شرق طرابلس»، سيطرت على طرابلس بعدما اخذت المطار من ميليشيات موالية للحكومة من مدينة الزنتان «جنوب غرب العاصمة».

وشكلت ميليشيات فجر ليبيا حكومة موازية في طرابلس برئاسة عمر الحاسي المعروف بتعاطفه مع الاسلاميين.